

او صلبه ثم قتلته امانا ان يقتله من غير صلب او يصلبه
 ثم يقتله وظن القنات ان الصلب حد قائم بنفسه والذ
 المزمور هو قول ابن القاسم انه يجمع بينهما ويقدم
 الصلب والمقتل يكون على الوجه المصداق بالسيق
 او الرجم ولا يقتل على صفة يحد بها ولا يجازر
 والصلب الربط على الحد وعو يكون في حال سلسا
 وهو خاضع بالرجل دون المرافة مجازية لان في ذمة
 لسوق العيون من مرفها ومعاني الصلح من خلافه ان تقطع
 يده اليمنى ورجله اليسرى فان حارب بعد ذلك
 قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى فان حارب بعد
 ذلك قتل فان قاتل يده اليمنى تقطعت يده اليسرى
 وقطعت يده اليسرى ورجله اليمنى واقتل في حد
 القطع من اليد ففصل من الكوع وقيل تقطع على حد
 الرصاص ومن الرجل ففصل تقطع من تقص القدم وقيل
 تقطع من العقب والسيف الاخراج من يده في يده اخرى
 واقبل المبدأ المقتضى اليد ما تقطع اليد المملدة والخص
 حتى نظهر ترتيبه والخص خاص بالذراع وما العبد
 والذراع فلا يفتيان ولو لم يفتيا السيد بالخص فذات
 له وكذلك المرافة اذا رخصت ووجدت ذمة مأمونة

ومسألة اريد اذا ما نعلم ان تداوه وكان حرا جماعة
 المستعملين وان لم يكن سكتا عن ميراث غيره من ذكر انه
 يمتلح عي حيا ان سكتا عن ذلك ان مذهبهم فيهم حرا
 لو لم يمتلح وفيه خلاف وحكي **ج** ان ميراث الزنديق يورثه
 عند ابن القاسم وحي امة المسلمين عند الشافعي وابن
 تايغ **والمحاربه** الذي تقدم تفسيره **لا عن غيره** **او اطلع**
به اي اخذ مثله يورثه لانه حق الله تعالى **ما كان قتل احد**
ولو عبد او كافرا كان بد من قتله وهو بان اكانت
 سكتا ولو عن نفسه او بما المتقول لانه حق الله تعالى
وان لم يقتل احد فليس اي يحد **الامام فيه** جتر باده
 السكتا بالحد **جرم** اي اكتسابه للمهاجرين والظلمة
وكثرة مقامه في فساده ويفعل ما يراه كافيا في دونه
 فان كان ذي قوة فعل به اشتد العقوبات الاية ومن
 القطع من خلافه وان لم يكن لذات فعل به اسهل العقوبات
 وهو النبي ثم يبدل الامام فيه اجتهاده فقال **فاما**
قتله او صلبه ثم قتلته او تقطعه من خلافه
ينبغي من الامم ان يقتل في يده ليس بها حيا
ينبغي والاصل في هذا قوله تعالى **انما حرمه الدين**
يجازيوت الله من سوله الا يبرح ثم قوله **فاما قتله**
 او صلبه